● أخبار قصيرة

هافانا: العقوبات الأميركية «عاجزة» عن كسر إرادة الشعب الكوبي

دان وزير الخارجية الكوبي، برونو رودريغيز، العقوبات الأميركية الجديدة التي فُرضت على بلاده، الجمعة، وتشمل منع رئيس بلاده، ميغيل دياز كانيل، من دخول الولايات المتحدة. وكتب رودريغيز، في منشور عبر منصة «إكس»، إن «واشنطن قادرة على فرض العقوبات وشنّ حرب اقتصادية طويلة الأمد، لكنها عاجزة عن ثني إرادة الشعب الكوبي وقادته". من جهته، اعتبر نائب وزير الخارجية، كارلوس فيرنانديز دي كوسيو، رفض منح تأشيرات للرئيس وقادة الثورة هو «فعل من الغطرسة والعجز»، مؤكداً شعور بلاده «بالفخر لا الهزيمة". وكانت الخارجية الأميركية أعلنت، الجمعة، عن فرض عقوبات على الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل بذريعة «ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان».

لافروف: نحذّر واشنطن وحلفاءها من خلق تهديدات أمنية لروسيا وكوريا الشمالية

حذّر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الولايات المتحدة وحلفاءها من «خلق تهديدات أمنية لروسيا وكوريا الشمالية". وأضاف لافروف أنّ مشاركة جنود من جيش كوريا الشمالية في المعارك ضدّ القوات الأوكرانية في مقاطعة كورسك «جاءت لتؤكّد بصورة ملموسة أنّ الاتفاق الاستراتيجي الجديد بين البلدين أساس متين لأخوة قتالية لا تُقهَر".
وجاء ما قاله لافروف خلال لقائه نظيرته الكورية الشمالية، تشوي سون هوي، يوم السبت، في مدينة ووسان شرقي كوريا الشمالية، في اجتماع ضمن الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي بين خارجيتي البلدين، اللّذين عقدا اتفاقية دفاع مشترك. يُذكر أنّ وزير الخارجية الروسي كان وصل إلى مدينة وونسان، التي تضمّ منشآت صاروخية وبحرية، بعد أن غادر العاصمة المالزية كوالالمبور، حيث شارك في اجتماع لوزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا، «آسيان".

رئيس البرازيل: بحلول أغسطس سننتقل إلى التعامل بالمثل مع الولايات المتحدة

ستفرض البرازيل رسوماً جمركية مماثلة على السلع الأميركية اعتباراً من ١ أغسطس/آب إذا لم تلغ واشنطن بحلول ذلك التاريخ رسوم الـ ٥٠٪ الجمركية التي أعلنتها سابقاً على المنتجات البرازيلية.
أعلن ذلك رئيس البرازيل لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، في مقابلة مع صحيفة Jornal Nacional المحلية وقال: «إذا لم يكن هناك قرار من الولايات المتحدة بإلغاء الرسوم الجمركية، فسننتقل إلى مبدأ المعاملة بالمثل اعتباراً من الأول من أغسطس". وشدد على أن سياسة التعريفات الجمركية التي تنتهجها الولايات المتحدة، ستساهم في رغبة دول «بريكس» في التخلي عن الدولار الأمريكي في التجارة المتبادلة بشكلٍ أسرع. وانتقد الرئيس البرازيلي طبيعة ونبرة الرسالة التي وجهها إليه نظيره الأمريكي دونالد ترامب، ووصفها بغير المقبولة.

بعد موجة تسريح الموظفين

خطة ترامب: تفكيك الدولة العميقة أم تقليص النفوذ

الوفاق/ في خطوة مثيرة للجدل، بدأت وزارة الخارجية الأميركية تنفيذ خطة تسريح لأكثر من ١٣٥٠ موظفاً من العاملين في الداخل، ضمن خطة إعادة هيكلة غير مسبوقة تقودها إدارة دونالد ترامب. هذه الخطوة، التي تأتي تحت شعار «أميركا أولاً»، أثارت موجة من الجدل بين مؤيدين يرون فيها ضرورة لتحديث الجهاز الحكومي، ومعارضين يحذرون من تداعياتها على قدرة الولايات المتحدة في التعامل مع التحديات الدولية. فهل تُمثل هذه الخطوة إصلاحاً إدارياً أم بداية لانحسار الدور الأميركي في العالم؟

«أميركا أولاً»؛ رؤية إدارية أم عقيدة سياسية؟

في فبراير/ شباط ٢٠٢٥، أصدر ترامب أمراً تنفيذياً ينص على تقليص عدد موظفي الحكومة الفيدرالية وتوجيه الموارد إلى أولويات السياسة الخارجية. جاءت الخطوة كجزء من حملة إعادة تشكيل البيروقراطية الاتحادية، شملت وزارات ومؤسسات أخرى، أبرزها وزارة التعليم والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ما يدلّ على رؤية شاملة تهدف إلى تقليص «الدولة العميقة» كما يصفها ترامب.

التسريح الكبير؛ ماذا حدث بالفعل؟

وفق إشعار داخلي اطّلعت عليه وكالات إعلامية، فإن وزارة الخارجية بدأت بتسريح ١١٠٧ موظفين من الخدمة المدنية، إضافة إلى ٢٤٦ من السلك الدبلوماسي داخل الولايات المتحدة. تلقى الموظفون إشعارات رسمية عبر البريد الإلكتروني، وتم وضع بعضهم في إجازة إدارية لمدة تتراوح بين ٦٠ و١٢٠ يوماً قبل إنهاء الخدمة. الوزارة أكدت أن التخفيضات «صُممت بعناية» لاستهداف الوظائف غير الأساسية والمكاتب المكررة أو الزائدة عن الحاجة. ووفقاً لما أكدته الوزارة، مشيرة إلى أن التصميم جرى «بعناية» لضمان ألا يتأثر الأداء الجوهر للدبلوماسية الأميركية.

رفع الكفاءة أم تقليص الإنفاق؟

إدارة ترامب تُبرر القرار بأنه يهدف إلى تبسيط العمليات الإدارية والتركيز على أولويات السياسة الخارجية، كما عبّر وزير الخارجية ماركو روبيو. ووفقاً للتصريحات الرسمية، فإن هذه الخطوة ستقلل من إهدار أموال دافعي الضرائب، وتجعل الوزارة أكثر مرونة وسرعة في اتخاذ القرار. في المقابل، يرى منتقدون أن الكفاءة لا تتحقق فقط بتقليص العدد، بل تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة وتحديث أدوات العمل الإداري.

ردود الفعل الداخلية

دبلوماسيون سابقون ومسؤولون حذروا من أن تقليص الجهاز الدبلوماسي بهذا الشكل قد يضعف قدرة واشنطن على مواجهة تحديات دولية كبرى، مثل تنامي نفوذ الصين وروسيا، والحرب في أوكرانيا. رابطة موظفي الخدمة الخارجية وصفت القرار بأنه «ضربة كارثية للمصالح الوطنية»، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تختار تقليص قوتها الدبلوماسية في لحظة عدم استقرار عالمي. فغياب الخبرات المتراكمة لدى الموظفين المسرّحين قد يخلق فجوة في إدارة الملفات المعقدة، ويضعف التنسيق مع الحلفاء والشركاء الدوليين.

رفع دعاوى قضائية

تسبب القرار في رفع دعاوى قضائية، ما أدى إلى تأخير التنفيذ حتى يوليو/ تموز رغم أن الخطة كانت مقررة سابقاً في بداية الشهر نفسه. المحكمة العليا الأميركية أصدرت قراراً يمنح الإدارة الضوء الأخضر للمضي قدماً في عمليات التسريح، ما يمهد الطريق لفصل عشرات الآلاف من الموظفين في وكالات فيدرالية أخرى أيضا.

رسالة للداخل أم للخارج؟

المراقبون يعتبرون هذه الخطوة امتداداً لمحاولة ترامب إحكام السيطرة على مفاصل الإدارة الفيدرالية، بهدف إزالة ما يصفه بـ»العوائق البيروقراطية» أمام تطبيق رؤيته الخارجية. كما أن التخفيضات شملت مكاتب حساسة، مثل شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان، مما أثار قلقاً في الأوساط الحقوقية والمؤسسات الدولية، التي تخشى أن يؤدي ذلك إلى تراجع الدور الأميركي في الدفاع عن القضايا الإنسانية.

أبرز المخاوف المطروحة

من أبرز المخاوف المطروحة أن تقليص عدد الدبلوماسيين قد يؤدي إلى ضعف التمثيل الأميركي في المحافل الدولية، وانخفاض قدرة الولايات المتحدة على الوساطة وحل النزاعات. فالدبلوماسية ليست مجرد إجراءات إدارية، بل علاقات متشابكة وخبرات طويلة، لا يمكن تعويضها بسهولة. كما يُخشى أن يؤثر القرار في الاستجابة للأزمات العالمية أو التفاعل مع الشركاء الدوليين.
هذا ولم تشهد وزارة الخارجية الأميركية على مدى تاريخها الحديث تسريحاً بهذا الحجم، حتى في أوقات التقشف والضغط المالي. عادةً ما كانت إجراءات التقليص تتم بشكل تدريجي وبالتشاور مع الكونغرس، أما الآن فالأمر جاء بشكل مفاجئ ومركّز، ما جعله محط أنظار الإعلام والمحللين السياسيين.

التفاعل الدولي

منظمات مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان طالبت واشنطن بمراجعة سياساتها المتعلقة بالعقوبات والملفات الإنسانية، مؤكدة أن التقليص قد يضعف الدور الأميركي في ملفات مهمة، مثل العقوبات على روسيا. وتخشى العديد من الدول أن يؤدي القرار إلى تقليص التنسيق في برامج المساعدات، والتعاون في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

من أكثر القرارات إثارة للجدل

بين من يرى أن الخطوة ضرورية لإصلاح جهاز دبلوماسي يعاني من الترهل، ومن يرى أنها تهدد النفوذ العالمي لواشنطن، تبقى خطة تقليص وزارة الخارجية الأميركية برعاية ترامب واحدة من أكثر قراراته إثارة للجدل. فهل يمكن إعادة هيكلة الوزارة دون أن تفقد الولايات المتحدة صوتها في العالم؟ وهل الكفاءة وحدها تكفي إن غابت الخبرة والعلاقات؟ الدبلوماسية هي قلب الدولة، وتقليص هذا القلب يحمل معه رهانات كبيرة، قد تحدد مستقبل أميركا على الساحة الدولية لعقود قادمة.

يعتبر مراقبون هذا القرار امتداداً لمحاولة ترامب إحكام السيطرة على مفاصل الإدارة الفيدرالية بهدف إزالة ما يصفه بـ«العوائق البيروقراطية» أمام تطبيق رؤيته الخارجية

دعوة لسحب الجنسية من الأمريكيين الذين يقاتلون مع القوات الصهيونية

قال الصحفي المعروف تاكر كارلسون، إن أي مواطن أمريكي يخدم في جيش أجنبي، بما في ذلك في كيان العدو وأوكرانيا، يجب أن يتم تجريده من جنسيته الأمريكية على الفور.
وأضاف كارلسون في كلمته في مؤتمر لمنظمة Turning Point USA في فلوريدا: «أعتقد أن أي شخص يخدم في جيش أجنبي يجب أن يتم تجريده من جنسيته الأمريكية على الفور. هناك الكثير من الأمريكيين الذين يخدمون في الجيش الصهيوني، والعديد من الأمريكيين الذين يخدمون في أوكرانيا، ويجب تجريدهم جميعاً من جنسيتهم".وأعرب الصحفي عن اعتقاده بأن هؤلاء الأشخاص، لا يمكنهم «القتال من أجل بلد آخر ويبقون أمريكيين".
في مارس/ أذار عام ٢٠٢٤ جاء في تحديث قدمته وزارة الدفاع الروسية بشأن عدد المرتزقة الأجانب المتواجدين في أوكرانيا، أن عدد المرتزقة الأمريكيين هناك بلغ ١١١٣ عسكرياً قتل منهم حتى الآن ٤٩١.
ويخدم المرتزقة في وحدات الجيش الصهيوني المختلفة، ويشاركون في العمليات القتالية والدعم اللوجستي وتدريب القوات المحلية، فضلاً عن المساهمة في تأمين المستوطنات ومشاركة المستوطنين في أعمال العنف والعمليات العدائية ضد المدنيين الفلسطينيين، واغتيال ناشطي المقاومة.
وتُعد أمريكا الرافد الأكبر للمرتزقة في الجيش الصهيوني في الحرب على غزة، وشكل الأمريكيون ثلث مجموع المجندين الأجانب، وقد قدر عددهم بأكثر من ٢٣ ألف جندي، معظمهم يقاتلون على جبهة غزة، والآخرون توزعوا بين جبهة لبنان والضفة الغربية.

رئيس الوزراء الإسباني: بلادنا لن تتواطأ في أكبر إبادة جماعية يشهدها القرن في غزة

اعتبر رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، أنّ «الحرب الجارية على قطاع غزة سُتسجَّل كواحدة من أحلك أحداث القرن الـ ٢١»، مشددًا على أنّ بلاده «لن تسمح للحسابات السياسية المجردة بأنْ تجعلها متواطئة في أكبر إبادة جماعية يشهدها هذا القرن".
وقال سانشيز، في بيان، إنّ كيان العدو يستخدم الجوع والحرب كوسيلتين للقضاء على دولة شرعية»، داعيًا إلى «عدم السماح لمجرم الحرب (رئيس الوزراء الصهيوني) بنيامين نتنياهو بتنفيذ هذه الجرائم في فلسطين".
ودعا سانشيز الاتحاد الأوروبي إلى «اتخاذ إجراءات فاعلة لوقف الحرب على غزة، بما في ذلك تعليق اتفاقية الشراكة مع كيان العدو». كما طالب المجتمع الدولي بأنْ «يتحمّل مسؤولياته في وجه الجرائم المستمرة»، مؤكدًا أنّ «التاريخ لن يرحم المتقاعسين أو المتواطئين".
وكان استطلاع للرأي في إسبانيا نُشرت نتائجه مؤخّرًا قد كشف عن أنّ غالبية ساحقة من الإسبان يؤكّدون أنّ كيان العدو يرتكب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة".
وأظهر الاستطلاع، الذي أجراه معهد «ريال إلكانو» في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٢٥ وشمل عيّنة من ألف شخص، أنّ «الاعتقاد بوجود إبادة جماعية يرتفع بشكلٍ كبير بين ذوي التوجُّهات اليسارية ليبلغ ٩٧ في المئة، بينما تصل النسبة إلى ٨٥ في المئة بين من يُعرّفون أنفسهم كمعتدلين، و٦٢ في المئة بين اليمينيين".
وفي مؤشر آخر على تَغيُّر المزاج الشعبي الإسباني تجاه كيان العدو، رأى ٨٠ في المئة من الإسبان المستطلعة آراؤهم أنّ «أوروبا يجب أنْ تحذو حذو إسبانيا وتقوم بالاعتراف الرسمي بدولة فلسطين»، فيما ارتفعت نسبة المؤيّدين لفرض عقوبات من قِبَل الاتحاد الأوروبي على كيان العدو، من ٦٧ في المئة إلى ٧٠ في المئة مع استمرار العدوان على غزّة. في المقابل، تراجعت نسبة من يرون أنّ كيان العدو يدافع فقط عن نفسه ضد حركة حماس»، من ٣٨ في المئة إلى ٢٣ في المئة.

ومنذ ٧ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢٣، يرتكب الكيان الصهيوني، بدعم أميركي، إبادة جماعية في قطاع غزة تشمل قتلًا وتجويعًا وتدميرًا وتهجيرًا، متجاهلًا النداءات الدولية.
وخلّفت الإبادة نحو ١٩١ ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١١ ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين بينهم أطفال، فضلًا عن دمار واسع.